

# غلاء السلع الأساسية يضغط على موائد المصريين والحكومة تترك الأسر أمام ارتفاع أسعار السكر والزيت والدقيق



السبت 25 أبريل 2026 11:40 م

تسجل أسعار السلع الغذائية الأساسية في مصر ارتفاعات جديدة تضرب المستهلك اليومي مباشرة وتظهر بيانات الأسواق اليوم الجمعة 24 أبريل 2026 أن السكر والزيت والدقيق والبقوليات والشاي تتحرك إلى مستويات أعلى وتكشف هذه الزيادات أن الحكومة لا تملك سياسة ضبط فعالة للأسعار رغم تكرار الحديث الرسمي عن السيطرة على التضخم

تدفع الأسر محدودة الدخل ثمن هذا الارتفاع بصورة مباشرة لأن السلع التي زادت أسعارها تدخل في الطعام اليومي ولا يغير تراجع محدود في أسعار البيض من حقيقة أن السوق يتجه نحو كلفة أعلى للغذاء وتتحول ميزانية البيت المصري إلى اختبار يومي بين شراء الضروريات أو تقليل الكميات

## السكر والزيت والدقيق في مقدمة الضغط اليومي

في البداية جاءت أسعار السكر في مقدمة الزيادات بعد أن سجل الكيلو نحو 37.75 جنيه بزيادة تتجاوز 10%. ويعني هذا الرقم أن سلعة يومية لا تدخل فقط في الاستهلاك المنزلي بل تدخل أيضا في صناعات غذائية صغيرة أصبحت أكثر كلفة على الأسرة وعلى المنتج المحلي

وبالتزامن مع ذلك سجل زيت عباد الشمس قرابة 100 جنيه للتر بينما تجاوز زيت الذرة 116 جنيهاً وتؤكد هذه الأسعار أن الحكومة تترك سلعة أساسية في المطبخ اليومي تحت ضغط السوق وحده ويظهر أثر ذلك سريعاً في تكلفة الوجبات المنزلية وفي أسعار الطعام الجاهز محدود التكلفة

ثم جاء الدقيق ضمن السلع التي رفعت الضغط على المواطنين بعد زيادة قاربت 12%. ويصيب هذا الارتفاع سلعة ترتبط بالمخبوزات والمكرونات وبعض بدائل الخبز الحر ولذلك لا يقف أثر الزيادة عند كيس الدقيق فقط بل يمتد إلى منتجات يومية تعتمد عليها أسر كثيرة لتقليل الإنفاق

وفي هذا السياق يرى الخبير الاقتصادي عبد النبي عبد المطلب أن أسعار السلع الاستهلاكية والمنتجات الغذائية لا تنخفض مع وعود السيطرة على السوق بل تواصل الارتفاع ويجعل هذا الرأي مسؤولية الدولة أوضح لأن الحكومة تتحكم في أجزاء من الإنتاج والتوزيع لكنها تترك التسعير الفعلي بلا حماية كافية للمستهلك

كما ارتفعت أسعار المكرونة السائبة والبقوليات خاصة الفول الذي سجل زيادات متفاوتة ويضعف هذا الارتفاع أثر الغلاء لأن الفول والمكرونات يمثلان بدائل غذائية رئيسية عند الأسر التي لا تستطيع شراء اللحوم والدواجن بشكل منتظم ولذلك تضيق اختيارات الطعام أمام الفئات الأقل دخلاً

## تراجع البيض لا يغطي اتساع الزيادات

في المقابل تراجع كرتونة البيض إلى نحو 124 جنيهاً ويمنح هذا الانخفاض هامشاً محدوداً للأسر لكنه لا يعوض ارتفاع السكر والزيت والدقيق والبقوليات وتظل قيمة التراجع أقل من أن تغير اتجاه الإنفاق الغذائي لأن السلع المرتفعة تشغل مساحة أكبر داخل ميزانية الأسرة

وبسبب هذا التباين تظهر السوق كأنها تقدم انخفاضاً في سلعة واحدة مقابل زيادات واسعة في سلع أكثر استخداماً ولا يستطيع المواطن أن يعتبر تراجع البيض تحسناً حقيقياً عندما يدفع أسعاراً أعلى في الزيت والسكر والدقيق والشاي والبقول والمكرونة خلال اليوم نفسه

وفي الاتجاه نفسه استقرت أسعار الأرز نسبياً مع تراجع طفيف غير أن هذا الاستقرار لا يكفي لإعادة التوازن إلى تكلفة الغذاء لأن الأسرة لا تستهلك الأرز بمعزل عن الزيت والبقوليات ومكونات الوجبة الأخرى ولذلك تبقى فاتورة الطعام مرتفعة حتى مع هبوط محدود في بعض البنود

كما سجل الشاي زيادات كبيرة تجاوزت 17%. ويمثل هذا الارتفاع مثلاً إضافياً على تمدد الغلاء إلى سلع يستهلكها المصريون يومياً ولا يمكن عزل هذا التحرك عن ضعف الرقابة على حلقات التداول وتكلفة النقل والتخزين التي تنعكس مباشرة على السعر النهائي

وفي هذا الإطار توضح الدكتور عالية المهدي أن انخفاض معدل التضخم لا يعني انخفاض الأسعار نفسها وتفيد هذه الرؤية في قراءة المشهد الحالي لأن الأسعار تتحرك فوق مستويات مرتفعة سابقة ولذلك يشعر المواطن بالغلاء حتى عندما تعرض الحكومة أرقاماً رسمية تحاول إظهار تحسن نسبي

### الدخل الثابت يواجه غذاء أعلى وخاتمة الحساب على المواطن

نتيجة لذلك تتسع الفجوة بين الدخل وتكاليف المعيشة وتظهر المشكلة بوضوح عند الأسر التي تعتمد على رواتب ثابتة أو دخول غير منتظمة فكل زيادة في السكر أو الزيت أو الدقيق تخضع جزءاً مباشراً من الإنفاق على العلاج والتعليم والمواصلات وسداد الالتزامات الشهرية

ومع استمرار هذه الضغوط تضطر أسر كثيرة إلى إعادة ترتيب أولوياتها وتقلل بعض الأسر الكميات التي تشتريها من السلع الأساسية وتستبدل أسر أخرى منتجات أقل جودة بما كانت تشتريه سابقاً ويحدث هذا التكيف القسري لأن الدخل لا يتحرك بالسرعة نفسها التي تتحرك بها الأسعار

كما يؤكد الخبير الاقتصادي إلهامي الميرغني أن العلاوات والدخول يجب أن ترتبط بمعدلات التضخم وارتفاع أسعار الطعام والاحتياجات الأساسية ويكشف هذا الطرح قصور السياسات الحكومية لأن الدعم النقدي والأجور لا يواكب الزيادة التي تضرب الغذاء والطاقة والنقل والخدمات الأساسية

وعلى مستوى المؤشرات الرسمية أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن قسم الطعام والمشروبات سجل ارتفاعاً قدره 6.2% في مارس 2026. ويضع هذا الرقم تحركات اليوم داخل مسار أوسع من زيادة تكلفة الغذاء ولذلك لا تبدو أسعار أبريل حاداً منفصلاً عن سياق تضخمي مستمر

وفي الوقت نفسه أعلن البنك المركزي المصري أن التضخم العام للحضر سجل 15.2% في مارس 2026 مقابل 13.4% في فبراير 2026. ويؤكد هذا الصعود أن الحديث الحكومي عن تحسن الأحوال لا يعكس في أسعار الرفوف ولا يغير حسابات الأسر عند شراء الطعام

لذلك تتحمل الحكومة مسؤولية سياسية واقتصادية واضحة عن ترك السلع الأساسية تتحول إلى مصدر استنزاف يومي للمواطن ولا تكفي بيانات المتابعة ولا التصريحات عن توافر السلع عندما يدفع المواطن سعراً أعلى كل أسبوع وتحتاج السوق إلى رقابة فعلية وتسعير عادل وحماية مباشرة للدخل الضعيف

وفي الخلاصة تكشف أسعار اليوم أن الغذاء لم يعد ملاً رقمياً في نشرات الأسعار فقط فقد أصبح السكر والزيت والدقيق والبقول والشاي معياراً يومياً لقدرة الأسرة على الصمود وإذا وصلت الحكومة إدارة الأزمة بالتصريحات وحدها فسوف يدفع المواطن ثمناً أكبر من دخله وصحته واستقراره